البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية ١٩٢١ – ٢٠٠٣ دراسة تحليلية

اراز اجل جوهر
كلية العلوم السياسية– جامعة دهوك
Araz.shuany@gmail.com

أ.م. د. عبدالرحمن كريم درويش
كلية القانون والعلوم السياسية– جامعة سوران
Abdulrhman.darwesh@soran.edu.ig

الكلمات المفتاحية: العراق، المذهبية، السياسة الإقليمية، القومية، الشرق الأوسط.

كيفية اقتباس البحث

جوهر، اراز اجل ، عبدالرحمن كريم درويش ، البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية ١٩٢١ – ٢٠٠٣ دراسة تحليلية ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The sectarian dimension in Iraqi regional politics 1921-2003

Araz Ajal Jawhar
College of Political Science, University of Duhok

Assistant Professor Dr. Abdulrahman Karim Darwish
College of Law and Political Science, Soran University

Keywords : Iraq, sectarianism, regional politics, nationalism, Middle East.

How To Cite This Article
Jawhar, Araz Ajal, Abdulrahman Karim Darwish, The sectarian dimension in Iraqi regional politics 1921-2003,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Iraq's regional policy is considered one of the most important pillars that reflect the nature of Iraqi strategic thought, which Iraq has been characterized by since its establishment as a state and throughout all stages of political and ideological transformations. Iraq has always had expansionist aspirations in its regional neighborhood based on religious and nationalist ideological backgrounds. This study attempts to focus on Iraq's regional policy in the Middle East after the fall of the Ba'athist regime and the formation of the new system, emphasizing the ideological dimension in Iraq's regional policies and focusing on the impact of sectarianism in shaping Iraq's regional policies in the Middle East over the past two decades. The study consists of three sections, in addition to the introduction and conclusions. The first section: The Problem of Sectarianism in the Iraqi State. This section is divided into two branches: the first branch: The Formational Geopolitical Nature of Iraqi Society, and the second branch: The Problem of the Roots of Sectarian, Ethnic,

and National Relations in Iraq. The second section: The Sectarian Dimension in Iraqi Regional Politics 1921–1968. This section is divided into three branches: the first branch: The Sectarian Dimension in Iraqi Regional Politics during the Monarchy: 1921–1958; the second branch: The Sectarian Dimension in Regional Politics during the Era of Abd al-Karim Qasim (1958–1963); the third branch: The Sectarian Dimension in Iraqi Regional Politics during the Republican Era 1963–1968. The third section: The Sectarian Dimension of Iraqi Regional Politics during the Ba'athist Era 1968–2003. This section is divided into two branches: the first branch: The Sectarian Dimension of Iraqi Regional Politics during the Ba'athist Era (al-Bakr). 1968-1979, Section Two: The sectarian dimension of Iraqi regional politics during the Ba'athist (Saddamite) era 1979-2003, and finally, the list of sources.

الملخص:

تعد السياسة الاقليمية للعراق احد اهم المرتكزات التي تعبر عن طبيعة الفكر الاستراتيجي العراقي والذي اصطبغ بها العراق منذ بدية نشؤها كدولة وعبر جميع مراحل التحولات في السياسة وأيدولوجياتها الحاكمة حيث كان العراق دوما ذو تطلعات توسعية في جوارها الإقليمي وعلى خلفيات ايدلوجية دينية وقومية، تحاول هذه الدراسة ان تركز على السياسة الإقليمية العراقية في الشرق الأوسط بعد سقوط النظام البعثي وتشكيل النظام الجديد عبر تركيز على البعد الايدلوجي في سياسات العراق الإقليمية التركيز على انعكاس المذهبية في رسم السياسات الإقليمية العراقية في الشرق الوسط خلال العقدين الماضيين . يتكون الدراسة من ثلاث مطالب، عدا المقدمة و الاستنتاجات، المطلب الأول: إشكالية الطبيعة المذهبية في الدولة العراقية، هذا المطلب يتفرع الى فرعين، الفرع الأول: الطبيعة الجيوبولتيكية التكوينية للمجتمع العراقي، و الفرع الثاني: إشكالية جذور العلاقات المذهبية والأثنية والقومية في العراق، أما المطلب الثاني: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية ١٩٢١ – ١٩٦٨، هذا المطلب يتفرع الى ثلاث فروع، الفرع الاول: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية خلال الحقبة الملكية: ١٩٢١—١٩٥٨، الفرع الثاني: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية خلال عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)، الفرع الثالث: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية في العهد الجمهوري ١٩٦٣ –١٩٦٨، والمطلب الثالث: البعد المذهبي للسياسة الإقليمية العراقية في العهد البعثي ١٩٦٨–٢٠٠٣، يتفرع الى فرعين، الفرع الأول: البعد المذهبي للسياسة الإقليمية العراقية في العهد البعثي(البكر) ١٩٦٨–١٩٧٩، الفرع الثاني: البعد المذهبي في للسياسة الاقليمية العراقية في عهد البعثي (الصدامي) ١٩٧٩ – ٢٠٠٣، وأخيرا قائمة المصادر.

المقدمة:

نشأ العراق أثر النتائج المترتبة عن حرب العالمية الأولى، حيث أصبحت المنطقة جزء من المستعمرات التي سيطرت عليها بريطانيا، والتي قامت بدورها في تشكيل دول قومية حسب متطلبات مصلحتها القومية، فالعراق الذي تشكل تحكم به مجموعة من العوامل التي رسخت فيها سلوكيات سياسية وإستراتيجية. هذه الدولة بنت سياقات سياساتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، حسب تقاليد وبواعث فكرية وسياسية معقدة. تحاول هذه الدراسة البحث عن البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية خلال الحقبة التاريخية الممتدة منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى سقوط بغداد على يد القوات الامريكية في ٢٠٠٣. وتمثل محاولة اكاديمية في حقل الدراسات الدولية وبالأخص في مستوى الدراسات الإقليمية. تتمخض أهمية الدراسة في إيجاد البنية النظمية الحاكمة في سلوك السياسي الإقليمي، واكتشاف الأبعاد الحقيقية في تشكيل السياسات. وتفترض الدراسة ان المذهبية الدينية السياسية كانت متحكمة في البناءات السياسية في بعدها الإقليمي خلال تلك الفترة، على الأقل في بناء التوجهات السياسية الفاعلة الإقليمية بما يخدم تحكمها في ضبط السياسات الداخلية، على اعتبار ان السياسات الخارجية للدول تتحكم في منظورها السياسات الداخلية.

ان **أهمية الدراسة** تكمن في إدراك الابعاد المذهبية في سياسة العراق الإقليمية، حيث ان الإقليم تعيش في اسوء حالاته من الصراعات المتداخلة وان للعراق حضورا كبيرا في تلك الصراعات بشكل مباشر وغير مباشر، حيث ان الكشف عن حقيقة السياسات الإقليمية للعراق تساهم بشكل كبير في التعرف على تطلعات والملامح المستقبلية لتطور النظام العراقي داخليا وخارجيا. ويساهم البحث في إدراك مدايات الاستراتيجية العراقية في الشرق الأوسط في المستقبل.

تتمحور **اهداف الدراسة**، امتلك العراق وما زال تطلعات إقليمية في الشرق الأوسط، من خلال تطور وتحول سياساتها الإقليمية خلال الحقبة المنصرمة، حيث نرى على مدى عمر الدولة العراقية كان للعراق أدوارا مختلفة في الشرق الأوسط وقد دخل حروب وصراعات عديدة من اجل تحقيق تطلعاته الإقليمية، ولقد ظهر بصورة جلية دخول العراق بصراعات عدة على مدار تاريخه، حيث شارك في حروب إقليمية كحروب في فلسطين في أعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ وخاض حرب الخليج الأولى والثانية وكان لها تطلعات في التدخل في إعادة ترتيب المنطقة. بعد سقوط النظام البعثي في ٢٠٠٣ وتأسيس نظام عراقي جديد بدا العراق مرحلة جديدة من سياساتها الإقليمية وتم تطوير مفاهيم وسياسات جديدة ومغايرة لكن حضورها الإقليمي بدا لافتا وانخرطت في العديد من الصراعات والاصطفافات بشكل سريع، وبمستويات عديدة.

اهداف الدراسة كالتالي:

١– فهم المذهبية من خلال التطرق الى المذهبية السياسية ودورها في الانحراف الديمقراطي .

٢–تقصي المراحل التاريخية التي أدت الى بروز المذهبية في السياسة الإقليمية العراق

٣–التعرف على مظاهر المذهبية التي أثرت على السياسة الإقليمية للعراق

المنهجية وجمع البيانات.

استخدم الدراسة عدد من المناهج العلمية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية حيث نستخدم المنهجية التحليلية التاريخية كأداة بحثية مناسبة في تحليل السياسة الإقليمية العراقية واستنباطها معتمدة على السياقات التحليلية للنظرية الواقعية التكوينية Structural Realism. تقوم الدراسة الى تركيب تحليلي مركب حيث يخصص جزء من الدراسة من اجل تحليل العلاقات المذهبية الحاكمة للعلاقات السياسية الداخلية العراقية، وفي جزء الآخر تحاول الدراسة تحليل السياسة الإقليمية العراقية خلال تلك الفترة لاكتشاف أثر البعد المذهبي في السياسات الإقليمية العراقية. في الكشف عن السياسة العراق الإقليمية، في حين يتم استخدام منهج التحليل النظمي ومنهج التاريخي في ثنايا الدراسة ومنهج دراسة الحالة. وتعتمد الدراسة على المصادر المنشورة والوثائق الرسمية. قد يكون قلة الدراسات في هذا المجال إشكالية تواجه كتابة الدراسة بالإضافة الي السرية وعدم الشفافية في الكشف عن الوثائق والقيد الموجود ضد الأكاديميين في حصول على الوثائق المطلوبة، لكن يتم العمل على تجاوز ذلك عبر اتباع المنهج العلمي واستخدام المصادر غير المباشرة وتحليلها وبناء المعطيات وكذلك اتباع إجراءات منهجية عبر خطوات تراكمية مركبة تسهل من عملية بناء الأسس المنهجية للوصول الى النتائج.

نطاق البحث وحدوده، نطاق الدراسة الجغرافي تشمل العراق ومحيطه الإقليمي، خلال الفترة الزمنية منذ تشكيل الدولة العراقية وحتى سقوطها على يد القوات الامريكية.

هيكلية الدراسة: يتكون الدراسة من ثلاث مطالب، عدا المقدمة و الاستنتاجات، المطلب الأول: إشكالية الطبيعة المذهبية في الدولة العراقية، هذا المطلب يتفرع الى فرعين، الفرع الأول: الطبيعة الجيوبولتيكية التكوينية للمجتمع العراقي، و الفرع الثاني: إشكالية جذور العلاقات المذهبية والأثنية والقومية في العراق، أما المطلب الثاني: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية ١٩٢١ – ١٩٦٨، هذا المطلب يتفرع الى ثلاث فروع، الفرع الاول: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية خلال الحقبة الملكية: ١٩٢١—١٩٥٨، الفرع الثاني: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية خلال عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)، الفرع الثالث: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية في العهد الجمهوري ١٩٦٣ –١٩٦٨، والمطلب الثالث: البعد المذهبي

للسياسة الإقليمية العراقية في العهد البعثي ١٩٦٨–٢٠٠٣، يتفرع الى فرعين، الفرع الأول: البعد المذهبي للسياسة الإقليمية العراقية في العهد البعثي(البكر) ١٩٦٨–١٩٧٩، الفرع الثاني: البعد المذهبي في للسياسة الاقليمية العراقية في عهد البعثي (الصدامي) ١٩٧٩ – ٢٠٠٣، وأخيرا قائمة المصادر.

المطلب الأول: إشكالية الطبيعة المذهبية في الدولة العراقية

تأسست الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ في ظل الانتداب البريطاني، ضمن كيان جغرافي يضم تنوعًا مذهبيًا وقوميًا واضحًا، ولا سيما بين الأغلبية الشيعية في الوسط والجنوب، والنخبة السياسية والإدارية التي غلب عليها الطابع السني، فضلًا عن الوجود الكردي في الشمال. وقد أسهم هذا الخلل البنيوي في التمثيل السياسي في إضفاء بعد مذهبي كامن على عملية صنع القرار،(الوردي، ١٩٦٩، ص٥٤) كثيرا ما عانت الدولة العراقية المعاصرة، من عدة مشاكل سياسية خطيرة، لا سيما فيما يتعلق بحق المشاركة، بالإضافة إلى التمييز في قانون الجنسية رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٤ والقوانين اللاحقة له، وايضا فيما يتعلق بحقوق المكون الكردي الذي سلبت حقوقه منذ بداية التأسيس، وكذلك ضعف البنى والتركيبات المؤسسية. ومع هشاشة التجربة الديمقراطية، سارعت السلطات آنذاك إلى انتهاج سياسة العزل والإقصاء، التي كرست الاحتكار والتفرد والسيطرة، مما أدى إلى إضعاف الشعور بالانتماء والهوية والمواطنة.(خدوري، ١٩٧٤، ص ١١–١٢)

الفرع الأول: الطبيعة الجيوبولتيكية التكوينية للمجتمع العراقي.

يتمتع العراق بموقع جغرافي فريد، إذ يقع في منطقة تكتسب أهمية خاصة نظراً لموقعها الرابط بين الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، علاوة على ذلك، يمتلك العراق احتياطيات نفطية ضخمة، حيث يحتل المرتبة الخامسة عالمياً من حيث احتياطي النفط، وهذا الذي اعطى العراق مكان في محيطيه الإقليمي. إضافة على ذلك يتكون العراق من تنوع قومي ومذهبي واسع الطيف، **وعد المجتمع العراقي من المجتمعات التعددية ويتسم بالتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكرد والتركمان والاشوريين وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحيين وبعض الأقليات الدينية مثل الصابئة واليزيدية،(مهدي، ٢٠١١، ص ١٧٦)**، لكل من المكونات العراقية اطر وتوجهات سياسية خاصة بها، وعمق تاريخي وجيبوتيتيك ذا ارتباطات إقليمية معقدة.(درويش، ٢٠٢٠، ص ١٥٧–١٧٩)

ويتكون المجتمع العراقي من:

أولا: المكون الشيعي: وهو المكون الأكثر عددا في العراق، حيث يوجد فيهم قوميات متعددة كالعرب والكرد والتركمان، وينقسمون الى مذاهب عديدة، يرتكزون في المناطق الوسطى والجنوبية، ويوجد في العراق المزارات المقدسة الأساسية للمذهب الشيعي على المستوى العالمي، (جرادات، ٢٠٢٢، ص ص٨٨-٨٩).

ثانيا: المكون السني: وهي الطائفة المذهبية الثانية في العراق ويوجد فيهم قوميات متعددة من العرب والكرد والتركمان، ويرتكزون في المناطق الوسطى والغربية والشمالية، (البديري، ٢٠١٠، ص١٦١).

ثالثا: المكون الكردي: وهو المكون القومي الثاني بعد القومية العربية، ويتمتع بخصوصية تاريخية وسياسية وثقافية واضحة، ويرتكزون في المناطق الوسطى والشمالية والشرقية من العراق، وامتدادا الى مندلي وزرباطية والبدرة. والغالبية يدينون بالديانة الاسلامية (المذهب السني) مع وجود عدد كبير منهم من المذهب الشيعي مع وجود طوائف أخرى، مثل الكاكائية واليزيدية و المسيحية بكل أطيافها.(درويش، ٢٠٢٠، ص ١٦٤-١٦٦)

رابعا: المكون التركماني: وهي أحد القوميات العراقية التي نزحت من أواسط اسيا على شكل موجات وسكنت في العراق، ويدينون بالإسلام وينقسمون بين المذهب الشيعي والسني، ولهم أدوار سياسية وثقافية واقتصادية مختلفة، وينتشر بينهم العديد من الأيدولوجيات السياسية والدينية والمذهبية، وتسعى العديد من تياراتهم الى الوحدة مع تركيا. (درويش، ٢٠٢٠، ص ١٦٤-١٦٦)

خامسا: المكون المسيحي: يشكل المسيحيون جزءًا لا يتجزأ من المجتمع العراقي، وعنصرًا حيويًا في نسيجه المتنوع. فإلى جانب هويتهم المسيحية، يتمتعون بهوية عرقية ووطنية مميزة، تُعرف غالبًا بالآشورية أو الكلدانية أو السريانية. هذه الهوية الرافدية راسخة، ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا. ولهم ادوار عديدة ثقافية واقتصادية وسياسية في بناء العراق، وهم يقنطون في معظم المحافظات العراقية.(العزاوي،٢٠١٢، ص ٢٣-٢٤).

سادسا: المكونات الاخرى: يعيش في العراق مكونات دينية اخرى عديدة كالصابئة والبهائية والزرادشتية والايزيدية والعديد من المذاهب والجماعات الثقافية الاخرى. على الرغم من تعايش كافة مكونات العراقية على ارض واحدة إلا إنها تتميز بالتباين القيمي والحضاري واتجاهاتها السياسية المتباينة، وتمتلك نظم حضارية مختلفة. (الوردي، ٢٠٠٥، ص ١١-١٢)

سابعا: الامتدادات الإقليمية للمكونات العراقية: كان للبريطانيين نفوذ الأكبر في العراق لإنها هي التي أسست العراق وفقا لنظامها الخاص، وبقت نفوذها ممتدا بشكل كبير واعتمدت في توطيد أسس حكمها في العراق على المكون السني العربي، وسيادتها في العراق بعد ان فرضت حكما

ملكيا من السنة استوردته من الحجاز. مما أدى إلى تفاقم التوترات الطائفية والقومية. (مكي، ٢٠١٨، ص ٧-٩)

كما ان للمكونات العراقية امتدادات إقليمية عديدة فلسفة العراق امتداد إقليمي في الأردن وسوريا والسعودية والكويت حيث تم تقسيم أراضي العشائر السنية بين هذه الدول، كما ان للشيعة امتداد في ايران وكذلك في الخليج واليمن وسوريا ولبنان ومناطق أخرى من الشرق الوسط، في حين الكرد تم تقسيم أراضيهم بين العراق وايران وسوريا وتركيا، وان للتركمان امتداد قومي في تركيا، وبهذا يتبين بان التداخل القومي والمذهبي مع الجوار الإقليمي شكل دائما الأساس في بلورة السياسة الإقليمية العراقية وتماسه مع التوترات الإقليمية وتفسير سياقات سياساته الداخلية وانعكاسه على المنطقة الإقليمية.(درويش،٢٠٢٠، ص٦٠-٦٧)

الفرع الثاني: إشكالية جذور العلاقات المذهبية والأثنية والقومية في العراق:

اولا: إشكالية العلاقات السنية الشيعية:

١. الجذور التاريخية لإشكالية العلاقات السنية الشيعية

تعود جذور المذهبية والتسيس المذهبي إلى المراحل الأولى من تاريخ الدولة العراقية. نشأت الدولة العراقية نتيجة توحيد ثلاث وحدات إدارية عثمانية في مملكة مركزية. ضمت هذه الدول ثلاث مكونات مذهبية قومية، السنة، والشيعة، والأكراد. ومنذ ذلك الحين، عانت هذه المكونات من انقسامات داخلية وصراعات على الحكم والإدارة، وكيفية تحديد هوياتها الخارجية، وصياغة طبيعة الحكم والمؤسسات، وتوزيع الثروة، والاعتراف بالهويات والحقوق المذهبية والعرقية. وحددت الصراعات والتنافسات العلاقة بين المكونات الرئيسية للدولة العراقية، لكل منها طموحاته ورؤيته لمستقبل الدولة العراقية. لا توافقها المكونات الأخرى، لذا فان الطائفة الشيعية والتي تعتبر نفسها الأغلبية السكانية في العراق، كانوا يعارضون الاندماج في دولة عربية كبرى، وكان تبرير معارضتهم انهم سوف يصبحون أقلية في داخل وحدة سنية كبيرة. ان إزالة مخاوف الشيعية من طغيان الأغلبية السنية في العراق في اعتقاده هو تكوين دولة عربية علمانية في روحها وفي ولائها فتحل محل الانقسامات المذهبية والطائفية. ولاكن مثل هذه القومية العلمانية لم تظهر في الأفق، ولهذا هم يخشون ان يظل المجتمع العربي منقسما الى طوائف مذهبية ودينية، وقد يستمر هذا الانقسام الى فترة زمنية طويلة، أما بالنسبة للسنة العرب في العراق فهم الأقلية هناك، لذا هم يؤثرون الوحدة العربية، وذلك فان الوحدة مع هذه الدول التي أغلبية سكانها من السنة والتي تقوي مركزهم السياسي،(خدوري، ١٩٧٤، ص ١١-١٢) افتقر المكونات العراقية الى رؤية واضحة

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٥

ومشتركة لطبيعة توزيع السلطة كما ان سياسة الدولة الملكية تجاه المرجعيات الشيعية اتسمت بنوع من التوجس والاحتواء في آن واحد. فمن جهة، سعت الدولة إلى تقليص النفوذ السياسي للمؤسسة الدينية الشيعية، خوفًا من تحوّلها إلى مركز معارضة عابر للحدود، ومن جهة أخرى حاولت استيعاب بعض رموزها ضمن الإطار الوطني لتجنب الصدام المباشر. مثّل هذا فرصةً حاسمةً للعراقيين لترسيخ منطق التمييز المذهبي والعرقي والقومي في بناء دولتهم الحديثة. وبرزت الدوافع المذهبية خلال هذه الحقبة السياسية.(خيون، ٢٠١١، ص ٢٤)

٢.أثر متغير السلطة على تعقيد العلاقة السنية الشيعية.

كان للاعتماد البريطاني على السنة في إدارة العراق تأثيرات مضاعفة على موقف الشيعي الرافض للوجود البريطاني والسلطات المحلية المرتبطة بها وطورت رفضها بالاعتماد على أسس دينية منعت خلالها الانخراط في المساهمة وفي نفس الوقت كان هناك رفضا بريطانيا عراقيا في تطوير مشاركتهم السياسية، فكان هناك نفورا شيعيا من الدولة ونفورا من السلطات الحاكمة اتجاههم أيضا، كانت هذه المواقف الشيعية المتشددة تجاه الاحتلال البريطاني، والفتاوى التي تُحرّم العمل أو التعامل مع الحكومة الجديدة بأي شكل من الأشكال، أسبابًا مهمةً في نفور ناخبيهم من الدولة ومؤسساتها. كان الشيعة والمؤسسة الدينية الشيعية ينبذون ويحتقرون أي شخص شيعي يقبل منصبًا وزاريًا في الدولة، وإذا تجرأ أحدهم على المشاركة في اي وزارة، كان يُنبذ اجتماعيًا، وربما يُهان. وهذا يشمل رجال الدين تحديدًا. وتشير الإحصاءات المتعلقة بالخلفية المهنية للقيادات السياسية العراقية خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) إلى أن الشيعة شكّلوا حوالي نصف عدد نظرائهم السنة، وضعف عدد الأكراد. ولم تكن هناك شخصية شيعية بين العسكريين الخمسة والعشرين الذين تولوا مناصب قيادية في العراق خلال تلك الفترة، بينما تركزت خلفياتهم في المشيخات القبلية، والقيادات التجارية والزراعية والحرفية والإدارية.(ستاري، و السميري، ٢٠١٨، ص ٤٩٠–٤٩١) في عام ١٩٢٧، وكان للمكون السني السيطرة التامة على الحكم في العراق، ومن هنا بداء التذمر من قبل المكون الشيعي ومعارضتهم لتهميشهم من السلطة. استغل ذلك البريطانيون وقاموا بتجنيد حزبًا شيعيًا، هو حزب النهضة، وذلك لنشر مقالات في صحيفة الحزب تتناول فيها المشاكل بين الشيعة والسنة، وتسترجع صراعات الماضي، وتنتقد سيطرة أبناء المذهب السني على الحكومة. وأشار تقرير استخباراتي بريطاني إلى أن المفوض السامي البريطاني كان يدعم هذه الحركة شخصيا(الوردي، ١٩٧٨، ص ٣٠) مع أن محدودية النفوذ الشيعي في مؤسسات الدولة ومراكز الحكم كانت جزئيًا خيارًا شيعيًا، إلا أنها خلقت لاحقًا شعورًا بالتمييز بين الشيعة. في عام ١٩٢٧، قرر المجتهدون الشيعة

المجتمعون في النجف رفع الحظر عن تولي الشيعة للمناصب الحكومية. كما طالبوا بتخصيص نصف المناصب الوزارية في كل حكومة. إلا أن إصدار هذه القرارات وحده لم يكن كافيًا للحكومة لتنفيذها. فقد تجاوزت الدولة مرحلة سابقة، وأصبح من الصعب تحديد التوازن الطائفي في إدارة المؤسسات وتوزيع السلطة. أدى هذا حتمًا إلى سوء فهم تاريخي، تطور لاحقًا إلى حركة احتجاج شيعية عام ١٩٣٣ بشعارات واضحة تُعلن عن الرغبة في "الثورة وانتزاع حقوقهم من السنة"، وتصف الحكومة التي يهيمن عليها السنة بـ"حكومة احتلال".(نقاش، ٢٠٠٣، ص ٢١٧–٢٢٠)

استمر تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية، وتصاعدت التوترات العرقية والطائفية والمذهبية، واستطاع السنة من السيطرة التامة وعن طريق الجيش على السلطة، والانفراد بها، (غنيم، ١٩٦١، ص ١٤٥–١٤٦؛ وبصري، ٢٠٠٥، ص ٢٤)، فبالرغم من الثورات والانتفاضات التي قادتها الشيعة إلا إنها قمعت بعنف وارتكبت مجازر كثيرة بحقهم، وأيضا جرى ذلك على المكونات والأقليات الأخرى والتشكيك بنياتها. اما في المؤسسة العسكرية والجيش، فقد شكل العرب السنة أغلبية ضباطه في العهد الملكي، بينما احتفظ الشيعة بالرتب الدنيا، وخاصة بعد إقرار الخدمة الإلزامية في عام ١٩٣٤، حيث أصبحوا يمثلون أغلبية الجنود وضباط الصف. (أندرسن، وستانسفيلد، ٢٠٠٥، ص ٥٣)

هذا الوضع برمته جعل الشيعة يشعرون بأنهم ضحايا تمييز سياسي، وقد انعكس ذلك على مستقبل العراق السياسي بما فرضه من مشاعر أو قناعات لدى المذهب الشيعي، والتي تحولت إلى أنماط تاريخية ثابتة، يمكن العودة إليها كلما تفاقم الوضع الطائفي. وبطبيعة الحال، فقد خلق هذا الكثير من التوترات والصدامات والصراعات داخل البنية الاجتماعية العامة، وبين الفرد والجماعة، مما أنتج مجتمعًا ضعيف التكامل الاجتماعي.(بطاطو، ١٩٩٥، ص ٤٤) ويعد التعصب الطائفي في العراق أكثر أنواع التعصب وضوحاً لاسيما وان نشوء التشيع كظاهرة تاريخية كان في العراق. وبحكم ان نصف المجتمع العراقي يعتنقون مذهب التشيع فقد تعرض الكثير منهم للقمع والاضطهاد من قبل السلطات المتعاقبة، اذ اعتمدت الدولة في أدارة مؤسساتها على أتباع المذهب السني، مما انعكس سلباً على واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي بدورها عززت مشاعر الانقسام والتجزئة بين المذهب الشيعي والمذاهب الأخرى.(الوردي، ٢٠٠٥، ص ١١–١٢؛ بطاطو، ١٩٩٠، ص ٨٧) ومن هنا يتبين بان الجذر التاريخي والسياسي للصراع السني الشيعي متشابك، لربما تجلى بوضوح في استدعاء الخطابات المتضادة

خلال الفترة العثمانية الصفوية حيث خاضوا حروبهم ببعد مذهبي بامتياز.(نورس، ١٩٧٩، ص ٢١-٢٣؛ و عليوي، ٢٠٠٩، ص ١٥٠)

ثانيا: اثر العلاقات القومية والدينية على تعقيد البعد المذهبي في العراق

١.المكون الكردي إشكالية الإقصاء والتهميش:

لقد عانى الأكراد، ثاني أكبر مجموعة عرقية في العراق، من التهميش والإقصاء منذ قيام الدولة العراقية، حيث رفضت السلطة السياسية العراقية منذ العهد الملكي من منح حق تقرير المصير للكرد على أرضهم كوردستان وقابلت رغباتهم بالقمع المسلح وارتكبت العديد من جرائم الإبادة الجماعية ضدهم. فيما كانت الأنظمة العراقية تمارس تمييزا طائفيا ضد الشيعة كانت تعمل بجهد كبير من اجل الدفع بالخطاب القومي العربي بالضد من الكرد وكان للكرد الشيعة نصيبا مزدوجا من التمييز العنصري القومي والتعصب المذهبي. (عبد العزيز، ٢٠٢٠، المركز الديمقراطي العربي).

لقد تمرست الحكومات العراقية المتعاقبة في اتباع استراتيجية هدفها القضاء على الهويات الثقافية وتذويبها. واعتبرت تلك الاستراتيجيات بالتعسفية وغير إنسانية، ومارستها لعقود طويلة، ومن هذه الاستراتيجيات إبعاد مكون رئيسي عن موطنهم وتهجيرهم من مناطقهم التي يعتبرها العراق استراتيجية وذلك لغناها بالموارد الاقتصادية وتمركزها في مناطق جيوسياسية بالنسبة للعراق، (الفضل، ٢٠٠٦، مجلة العرب)

يتبين ان السلطات العراقية كانت تستخدم الخطاب القومي العروبي من اجل زج الشيعة والسنة ضد الكرد، في حين كان ذلك يبث إرباكا متعاظما عبر بث الخطاب السني من اجل زج كورد السنة ضد الشيعة، في حين كان على السنة أنفسهم تجاوز الخطاب السني مع الكرد وتجاوز الخطاب القومي مع الشيعة.

وان من اهم العواقب التي واجه نظام صدام خلال عملة السياسي كانت المسألة الكردية. وبعد صراع طويل مع الحركات الثورية الكردي المطالب بحقوق شعبها وبعد خوض عدة حروب، وبعد فشل الحل العسكري وصل الطرفان على إقامة حكم الذاتي في كردستان العراق ضمن جمهورية العراق، ولم تدم سوى اربع سنوات، عاد التغطرس البعثي للواجهة وعاد الثوار الأكراد الى المواجهة، وانتهت هذه المرة بتنازل صدام حسين عن قسم من شط العرب وأراضي عراقية الى إيران لا غماد الحركة الثورية، وسميت باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥،(الجميل،٢٠٢٥، التآخي)

٢.المكونات المسيحية والطوائف الأخرى إشكالية الإقصاء والتهميش.

وفي مسار متوازي تعرض المسيحيون الى جرائم إقصائية عديدة، وتم قمعهم وإقصائهم بشكل ممنهج واستخدمت السلطات العراقية البعد الديني الإسلامي في سبيل تحقيق ذلك. حيث تجلى ذلك بوضوح في أثناء جرائم الإبادة الجماعية التي وقعت في سميل ١٩٣٦ مستخدمين خطاب توحيد صف الإسلامي لكي يؤجج المشاعر ضد المسيحيين. وقتل وشرد الآلاف منهم، ومن هنا بداءة الولاءات الطائفية والمذهبية والاثنية. ومن جهة أخرى أثرت الإجراءات الطائفية التي انتهجتها الجماعة الحاكمة على النسيج الاجتماعي العراقي، وظهرت حالات كادت أن تتطور إلى صراعات طائفية. بعضها حظي بتغطية إعلامية، كمحاكمة منشد المقام محمد القبانجي عام ١٩٢٥، الذي لحن ووزع وأدى أغنية "سوداني هالنصارى". رفع صحفي مسيحي دعوى قضائية ضده، متهمًا إياه بإهانة المسيحيين ورموزهم الدينية. وبالمثل، في عام ١٩٣١، كانت هناك قضية المؤرخ عبد الرزاق الحسني، الذي أتهمته الطائفة المندائية بإهانتهم في كتابه "المندائيون، قديمًا وحديثًا". وأيضا الاستيلاء على منزل مؤسس الديانة البهائية في حي الشيخ بشار ببغداد، وكانت هناك خروقات أخرى قد حصلت، مما أدى الى التدخل البريطاني لحل تلك النزاعات.(شوكت، دون سنة، ج١، ص ٢٩٨) ان الاستحضار الديني لم يقتصر على الصراع المذهبي والديني بل امتدت لاستخدامها في الصراع ضد من الأيدولوجيات العلمانية غير الدينية اليسارية بالأخص اليسار الماركسي، حيث تم استخدام الخطاب الديني ببعديها الديني السني والشيعي ضد الشيوعية، لكن الخطاب الديني بعد ان أصبحت مثارة من قبل الحركات الدينية وأصبحت تمثل بنيتها الحيوية في الضد من بعضها البعض وضد الآخرين حسب تطور سياقات الصراع وطبيعته. إن فكرة "استدعاء" السلطات للدين لمواجهة المعارضين السياسيين تُقدّم رؤيةً لكيفية عرقلة تطور الديناميكيات الاجتماعية، وهو ما حدث خلال تلك الفترة. بينما تغلب المجتمع على الدوافع المذهبية التي فرضتها حقائق تشكيل الدولة والتنافس السياسي على النفوذ فيها، دفع النفوذ البريطاني السلطات العراقية إلى إحياء نفوذ رجال الدين لمواجه هيمنة الحزب الشيوعي. وبطبيعة الحال، تطلب هذا جهدًا أكبر من رجال الدين الشيعة، نظرًا لتركز السلطة الشيوعية في المناطق الشيعية الفقيرة جنوب العراق. يكتب حنا بطاطو عن هذا قائلاً:(منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، حاولت الطبقات الحاكمة استغلال الدين للسيطرة على الشعب وصد زحف الشيوعية. والجدير بالذكر أن المبادرة في هذا الصدد جاءت من ممثلي السلطات البريطانية، لا من أي جهة أخرى".(بطاطو، ١٩٩٥، ص٣٦١)

انخراط قوى الإسلام السياسي في العراق في هذا الصراع، بفرعيه: السني، ممثلًا الحزب السلامي العراقي التي تأسست أواخر الأربعينيات، والشيعي، ممثلًا بحزب الدعوة الذي تأسس أواخر

الخمسينيات. رغم ذلك لم يدخل هذان التياران في أي صراع فكري أو عقائدي أو ميداني في تلك الحقبة، وكانت التوجهات ضد المد الشيوعي في البلاد.(جواد، ٢٠١٠، ص ١٢٩)

ومن هنا يتبين بان التراتبية الدينية القومية المذهبية تمت استخدامها بشكل معقد في سبيل ترسيخ اركان سلطة مركزية، لكنها في الوقت ذاته خلقت فجوة عمقيه جدا بين المكونات الدينية والمذهبية والقومية في العراق،(موسى، ٢٠١٧، ص ١٤٧–١٤٨)، لكن كفة الخطابات كانت تميل الى تمجيد البعد القومي على أسس مذهبية سنية، وتركز ذلك حتى الى مستوى صراع بين القيادات العسكرية والسياسية والثقافية والدينية واتجه العراق الى ان تكون البوتقة القومية السنية هي الوحيدة القادرة على ان تكون حامية لمصير العراق وان البقية لا يمكن الثقة بهم في تسليمهم مصير العراق بيدهم.(شوكت، دون سنة، ج١، ص ٢٩٨).شهد العراق تأسيس أحزاب دينية على أسس مذهبية حيث تأسس الحزب الإسلامي العراقي على أسس ايدلوجية اخوانية في ١٩٦٠ رغم امتداد جذوره الى اربعينيات القرن العشرين، وثم تأسس حزب الدعوة الإسلامية على أسس ايدلوجية شيعية.(جواد، ٢٠١٠، ص ١٢٩)

لكن ما بقي ثابتا في سياسة العراق، امتدادها على بعدها القومي العربي مستخدما إياه ضد الكرد والشيعة على حد سواء، وتمت تطوير هذه التوجهات بشكل منظم الى ان وصلت الى مرحلة العمل على تغيير البنية الديموغرافية ضد المكونات غير السنية، وغير العربية، وبقت محاولات إنهاء الطائفية والعنصرية القومية لا تلاقي نجاحا، لم يكن للأقليات الدينية في العراق او القوميات الأخرى أي مشاركة فعالة في السلطة عدا بعض الأشخاص الذين فرضتهم الظروف الخارجية أحيانا لتسنم السلطة.(خليفة، ٢٠١١، ص٢٣٢) بل ترسخ وبفعل تأثيرات إقليمية وداخلية البعد الطائفي والقومي بشكل متصاعد الى وصلت مرحلة متقدمة بارتكاب جرائم إبادة جماعة مستهدفة تقليل نسمة المكونات القومية غير العربية داخل العراق. وخلال سبعينيات القرن العشرين، استطاع نظام البعث في العراق في ترسيخ سيطرة الدولة التامة المتمثلة بالغالبية السنية على السياسة الداخلية والخارجية. وكان من أبرز سماته التراجع الواضح والخطير في نفوذ المكونات الاجتماعية التقليدية التي سبقت قيام الدولة، ولا سيما المؤسسات الدينية.(أندرسن، و ستاتسفيلد،٢٠٠٥، ص٢٢٦) لقد كان أي توتر وتصاعد صراعات إقليمية تؤجج الصراعات الطائفية داخل العراق بشكل لافت فمثلا أي تصاعد للصراع مع إيران كانت تولد توترات مذهبية.(عادل، ٢٠٠٥، ص٤١٤) ثم تطور الخطاب المذهبي بشكل رسمي علني خلال الحرب الإيرانية العراقية، وتحمل المكونات غير العربية وغير السنية وزر هذه الحرب بشكل كارثي. وتنامى سطوة البعد المذهبي السني – القومي على العراق بشكل خطير خلال الحقبة البعثية

وبالأخص خلال حكم صدام، حيث غلف البعد المذهبي السني بمفهوم العروبة على نمط التفكير البعثي، متجاهلا جميع المكونات الأخرى التي قام بتهميشها وإقصائها ومحاولة تذويبها، ووصل الأمر الى تعريب المكونات الغير عربية وفرض القيود على ممارسة ثقافتهم الدينية والقومية والمذهبية، ومحاربتهم سياسيا واقتصاديا وايدلوجيا ومذهبيا، واتباع استراتيجية دموية وغير إنسانية ضد المكونات الأخرى، وإعلان الحرب ضد الاكراد في بداية سبعينات القرن الماضي وتدمير القرى وقصفها بأسلحة فتاكة ومحرمة وقتل أبنائها واعتقالهم . وارتكبت أبشع الجرائم بحقهم، إضافة الى محاولة التغير الديموغرافي في مناطقهم، وجرائم أخرى. (درويش، ٢٠٢٠، ص ١٨٢-١٨٣) وقام البعث بتصدير الحرب مع إيران على أسس قومية مذهبية لاستنفار البعد المذهبي السني في العالم العربي والإسلامي ضد إيران الشيعية.(ديب،٢٠٠٣، ص١٧٤-١٧٦)

المطلب الثاني: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية ١٩٢١ – ١٩٦٨

البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية خلال الحقبة الملكية يمثل عنصراً مهماً لفهم تطور العلاقات السياسية داخل العراق وفي محيطه الإقليمي. في هذه الفترة، كان للعوامل المذهبية دور بارز في تشكيل السياسة الداخلية والخارجية للعراق، خاصة مع تنوع التركيبة الطائفية في المجتمع العراقي، والتحديات التي واجهها النظام الملكي في الحفاظ على توازنات بين المكونات المختلفة.

الفرع الأول: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية خلال الحقبة الملكية: ١٩٢١—١٩٥٨

ان الفترة التي ظهرت المذهبية في تنظيم العلاقة الداخلية بين المكونات العراقية والأساس المذهبي التي بيت عليها في تشكيل السلطة السياسية العراقية في العهد الملكي، قد اثر بشكل كبير في انعكاساتها على سياساتها الإقليمية، خاصة وان الامتدادات الطائفية الداخلية العراقية تشمل الإقليم المجاورة للعراق، لكن وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الرسمي للدولة العراقية في العهد الملكي لم يتبنَّ المذهب بوصفه أساسًا صريحًا للسياسة الخارجية أو الداخلية، فإن الواقع السياسي والاجتماعي أفرز تمظهرت مذهبية مؤثرة في رسم العلاقات الإقليمية وفي طبيعة التفاعل مع الجوار.(بهلول، ٢٠٢٥، ص ٣-٤) البعد المذهبي كان أحد العوامل المؤثرة في السياسة الإقليمية الداخلية والخارجية للعراق خلال الحقبة الملكية. لم يكن هذا البعد مجرد صراع بين السنة والشيعة، بل كان له تأثير في العلاقات العراقية مع جيرانها، خاصة إيران والسعودية والدول الجوار.(الزبيدي، ٢٠٠٧، ص٢٢).

أولا: السياسة الإقليمية العراقيه اتجاه تركيا وايران:

١.إيران

مثّلت العلاقة مع إيران أحد أبرز ميادين تجلّي البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية خلال هذه الحقبة. فقد اتسمت هذه العلاقة بالحذر والتوتر النسبي، نتيجة التخوف من تأثير المرجعيات الدينية الشيعية ذات الأصول الإيرانية أو المرتبطة بالحوزات العلمية في النجف وكربلاء. ورغم أن الخلافات بين البلدين اتخذت طابعًا سياسيًا وحدوديًا في الظاهر، فإنها كانت محمّلة بهواجس مذهبية غير معلنة، خاصة فيما يتعلق بولاءات السكان الشيعة العراقيين، ودور رجال الدين في التعبئة الاجتماعية والسياسية. (علي، ٢٠٢٠، ص ١٣٧ و١٣٩) والعلاقة مع إيران كانت مزيجاً من التوتر والتهديد بسبب الاختلافات المذهبية، حيث كانت إيران دولة ذات أغلبية شيعية، في حين كان العراق يحكم من قبل نظام ملكي سني. كانت المسائل الدينية والمذهبية مؤثرة في تعامل العراق مع إيران، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالحدود والسياسة الدينية.(النعيمي، ٢٠١٠، ص٨٨) وقد كان لهذا التوجه أثر واضح في صياغة السياسة الإقليمية، مع عوامل أخرى متمثلة بوجود مشترك في القضية الكردية، لكن بالتركيز على البعد المذهبي نرى إذ جرى التعامل مع البعد المذهبي بوصفه عامل تهديد محتمل للأمن السياسي للدولة الوليدة (العزاوي، ٢٠١٢، ص٥٤) ويظهر ذلك جليا عند مطالبة الحكومة إيرانية بتعيين قناصل في كل من، السليمانية ورواند وز وقضاء كربلاء والكوت، وتعين القنصل رضا شاة في كربلاء بالذات، والتي تقع في الجنوب العراقي ذات الأغلبية الشيعية، وبرر القنصل الى الحاجة الماسة في ذلك القضاء لكثرة المناسبات الدينة وكثرة رعايا الايرانيين. وطبيعة التجار بين الطرفين.

٢. تركيا:

منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ اتسمت علاقاتها بالمملكة العراقية بالتوتر النسبي في البداية بسبب قضايا الحدود ومسألة الموصل، وأيضا تأثرت السياسية الإقليمية التركية في تلك المرحلة بردود فعل سلبية تجاه الأقطار العربية، بداء النزاع بين انقرة وبغداد في عام ١٩٢٥ حيث طالبت انقرا بولاية الموصل وضمها ضمن جمهورية تركيا الحديثة، رفضت بغداد تلك المطالب و أصرت على أحقيتها بولاية الموصل، وحصلت أزمة دبلوماسية بين البلدين وستمرت الخلاف الى ان أحيلت القضية الى عصبة الأمم المتحدة التي قررت بتاريخ ١٦ كانون الثاني عام ١٩٢٥ بضم لواء الموصل الى المملكة العراقية.(النعيمي، ٢٠١٠، ص١٥)

في حزيران عام ١٩٢٦ تم الاتفاق بين الجمهورية التركية وبين بريطانيا والتي بموجبها تتنازل تركيا عن الموصل ويتم ضمها الى العراق، وعل أثر تم التبادل الدبلوماسي بين البلدين في عام

١٩٢٨. وفي عام ١٩٤١ طراءة بعض التطورات على العلاقية التركية العراقية اثر انقلاب رشيد عالي الكيلاني الذي اصبح رئيس الوزراء وكان مناهضة لبريطانيا، وقريب من المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، عكس تركيا التي كانت قريب من بريطانيا، والذي دفع بالقادة الأتراك عدم الاعتراف بحكومة رشيد عالي الكيلاني، واعتقد ان حكومة رشيد علي الكيلان والعقداء الأربعة باعوا العراق لألمانيا ويمكن ان يفقد العراق استقلاله، وكانت تركيا تحاول ان يبقى العراق مستقلا ومنسجما معها اكثر من الدول الأجنبية، ورغم تبنيها الكمالية المناهضة للعثمانية إلا إنها ضلت تنظر الى العراق جزاء من الإرث العثماني والذي تربطه عبر ولاية الموصل. وكان الملف الكردي والحدود الجنوبية الشرقية محل قلق بالنسبة لأنقرة، بالأخص من وجود حركات كردية نشيطة في تلك المنطقة. (العبيدي، ١٩٨٦، ص٢٨)

ان الفترة ما بين عام ١٩٤٦–١٩٥٨ أبرمت معاهدات واتفاقية عديدة بين العراق وتركيا، منها اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٤٦ على سبيل المثال، وتؤكد على السيطرة المشتركة على الأنهار من قبل البلدين. ونظمت تركيا لحلف بغداد الذي عقد في ٢٤ شباط عام ١٩٥٥ في العاصمة العراقية وضم كل من بريطانيا وباكستان وايران. ولقد انتاب بعض الفتور بين البلدين على اثر انقلاب ١٤ تموز عام ١٩٥٨ من قبل عبد الكريم قاسم، ووصلت مرحلة ان تتدخل تركيا مباشر في الداخل العراقي، وذلك عندما حشد الجيش التركي قواته قرب الحدود بالتنسيق مع بريطانيا والولايات المتحدة، لكنه المذكرة الشديدة اللهجة التي وجهها الاتحاد السوفيتي الى تركيا وأعضاء حلف بغداد من عدم التدخل في شؤن العراق كان عائقا أمامهم، وأيضا المخاوف التريكة من انتشار عدوى الانقلاب الى الجنوب الشرقي لتركيا ذات الأغلبية الكردية.(السبعاوي، ١٩٨٧، ص٩)

٢.السياسة الاقليمية العراقية اتجاه المحيط العربي:

حرصت النخبة الحاكمة في العراق على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية السنية، ولا سيما في شبه الجزيرة العربية، في إطار البحث عن عمق عربي داعم للشرعية الملكية. ولم يكن هذا التوجه قائمًا على أساس مذهبي معلن، لكنه انسجم مع التكوين المذهبي للنخبة السياسية ومع التصورات السائدة حول الهوية العربية للدولة، في مقابل التخوف من النفوذ الإيراني ذي البعد المذهبي المختلف. (حواش، ٢٠٢١، مركز الديمقراطي العربي)

اولا: العراق: حلف بغداد وهو الحلف الذي تأسس عام ١٩٥٥ في قلب العاصمة العراقية بغداد، والذي ضم العراق – تركيا – باكستان – إيران – بريطانيا، إلا أن الدول العربية نددت بهذا

الحلف ورفضته، معتبرةً إياه خروجاً عن الحياد الإيجابي ومفهوم الأمن العربي المشترك. (حصين،٢٠٢٥، ص٥٨-٦٠).

فالعراق كان يسير في ركاب حلف إقليمي موالي للغرب، وتصدى له كل من مصر وسوريا والسعودية، ووفق هذا وذاك، لا تقبل السعودية بقوة كبرى عربية عند حدودها الشمالية، ومصر من جانبها لم تقبل بان ينافسها طرف آخر في زعامة البلاد العربية (نعمة، ١٩٩٢، ص ٥٨-٥٩).

انسحاب العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ من حلف بغداد لعدة أسباب منها الإطاحة بالملكية الهاشمية وإعلان الجمهورية العراقية وعدم الاعتراف بريطانيا بالوضع الجديد بالعراق آنذاك، والضغوطات الجماهيرية التي كانت تعتبر هذا الحلف يعد رمزا بالسياسة الاستعمارية الغربية وكذلك الضغوطات من الإقليم العربي بالأخص من مصر و السعودية و سوريا.(الطائي، ٢٠١٩، ص ٢٥٨)

ثانيا: الكويت:

بعد سيطرت الجيش البريطاني على منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الأولى مهدت لتكوين دولة الكويت، بعد وضع الحدود التي رسمتها، وأعلنت الكويت إمارة مستقلة تحت حمايتها الى يوم استقلالها. ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ على يد البريطانيون بقي هناك موقف سياسي رافض لفكرة استقلال الكويت واعتبروها جزء لا يتجزأ من العراق، وتعاقب الرفض لفكرة استقلال الكويت وجاء الرفض من الملك فيصل الأول الى نهاية حكم ابنه الملك غازي عام ١٩٣٩.(مظلوم،٢٠٠٤، ص٢٦)

ثالثا: سوريا:

لقد مرت العلاقات السورية العراقية بأزمات عدة، ومنها عندما جعلت السياسة الإقليمية العراقية الساحة السورية ميدان التنافس في العهد الملكي من (١٩٢١-١٩٥٨) حين رات العائلة الهاشمية التي كانت تحكم العراق والأردن في إمكانية تكوين مشروع (الهلال الخصيب) لتحقيق الوحدة الهاشمية، وستغل العراق الأوضاع المتردية في سوريا بعد حرب ١٩٤٨ والفوضى الحاصل في البلاد الى التدخل العراقي لتوحيد سوريا مع العراق تحت حكم العائلة الهاشمية، وذلك لموازنة النفوذ المصري السعودي في المنطقة، ولاكن بمجيء حسني الزعيم بانقلاب عام ١٩٤٩، الذي كان معارضا شديدا لهذا الاتجاه، واتحاده مع جمهورية مصر والسعودية ولبنان ورفضه الاندماج مع العراق، لأنه كان يرى هناك أطماع من الحكومة العراقية لضم سوريا لتوسيع نفوذها الإقليمي وحدود المملكة الهاشمية، التي كانت تريد ضم كل من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين تحت

حكمها. ولقد حاولت بغداد في بداية عام ١٩٥٨ إقناع سوريا بالانضمام اليها، حيث كانت بغداد تتخوف من الاتحاد السوري المصري وتعتبره تقويض دور العراق الإقليمي. وفي فبراير عام ١٩٥٩ تم الإعلان على الوحدة السورية المصرية تحت مسمى (الجمهورية العربية المتحدة) وكانت هذه الخطوة ضربة قاسية وصدمة لبغداد ولسياستها الإقليمية في المنطقة.(دستور مصر ١٩٥٨، ص ١٨)

رابعا: الاردن – الاتحاد الهاشمي:

المعروف أيضا باسم (الاتحاد العربي الهاشمي) وهو اتحاد كونفدرالي غير اندماجي، تم الإعلان عنه في ١ شباط / فبراير ١٩٥٨ م بين العراق والأردن، والمرتبط بعائلة مالكة واحدة، وهي العائلة الهاشمية التي ورثت الحكم من جدهم الأكبر الشريف حسين بن علي، وكان في وقتها الاتحاد اندماجي وغير رسمي، الى تاريخ ١٤ شباط / فبراير ١٩٥٨. ولكن الهدف من هذا الاتحاد هو الرد المباشر على إعلان الوحدة المصرية السورية على يد جمال عبد الناصر. وفي اذار/ مارس ١٩٥٨ تم قرار دستور للاتحاد مع إعلان إنشاء برلمان اتحادي، ومن ثم دمج الجيشين العراقي والأردني وإعلان حكومة اتحادي بقيادة ملك العراق ويكون مقر الإقامة والعمل الحكومي متوزعة بين عمان وبغداد، مدة ستة أشهر بصفة دورية. وكان نوري سعيد رئيس الوزراء لهذا الاتحاد، ولاكن هذا الاتحاد لم يصمد طويلا وانهار في تموز ١٤تموز/ يوليو١٩٥٨.(الونداوي، ٢٠١٣، ص١٩٦) ومن جهة أخرى توتر العلاقة بين الاردن والعراق بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ وقتل العائلة الملكية واتهام بغداد المملكة الأردنية بالرجعية، كل هذه الأحداث جعل من سياسة العراق الإقليمية سياسة عدوانية.(سبع،٢٠٠٩، ص١٣)

الفرع الثاني: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية خلال عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)

سعى النظام الجديد إلى إقامة علاقات متوازنة مع المحيط العربي والإقليمي، بعيداً عن الاصطفافات المذهبية والعدائية .الا ان التناقض بين الخطاب السياسي والممارسة الفعلية وعدم الاستقرار في التحالفات الإقليمية والدولية كان واضحا في سياسة العراق الإقليمية، كما أن انفتاح قاسم على القوى اليسارية، وتقليص نفوذ المرجعيات الدينية في المجال السياسي، ساهم في تحييد البعد المذهبي مؤقتاً في السياسة الخارجية، لكنه في الوقت نفسه خلق توترات داخلية ذات انعكاسات إقليمية غير مباشرة .(Farouk-Sluglett & Sluglett, 2001). وعلى الصعيد الإقليمي، تبنّى النظام خطاباً قومياً علمانياً شدد على وحدة الأمة العربية، وسعى إلى إقصاء البعد المذهبي من الخطاب الرسمي.(Tripp, 2007)

أولا: توتر مع الكويت:

من جهة اخرى ازدادت التوترات بين العراق والدول العربية في قضية الكويت، بعد الإطاحة بالملكية العراقية عام ١٩٥٨ ووصول عبد الكريم قاسم الى سدة الحكم في العراق، تبنى الأخير خطابا قوميا رافضا للوجود البريطاني في الخليج، وأعلن ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق واعتبرها قضاء تابع للبصرة، وكان ذلك بعد أيام من اعلان الكويت دول مستقلة في (١٩حزيران/١٩٦١) ومعترف بها من قبل الجامعة العربية، وبريطانيا والدول الغربية. ورفض مشروع الوحدة العربية الذي طرحه جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، مقابل خطاب قومي متذبذب من قبل حكومة عبد الكريم، مما أدى الى عزلته عربيا، والتقرب من الاتحاد السوفييتي وتدهور العلاقة مع بريطانيا والولايات المتحدة. وكان ذلك دليل على عدم التوازن في السياسة الاقليمية للعراق.(مكميلان، ٢٠٠٦، ص ٥)

وصل التوتر حدته عند إعلان دولة الكويت في حزيران/يونيو ١٩٦١ وانهاء الحماية البريطانية. رفض عبد الكريم قاسم الذي كان رئيس الوزراء العراق. واعتبر الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وهي تابع لولاية البصرة ووصف هذا الاستقلال بالمصطنع. واشتدت الأزمة عندما قام عبد الكريم قاسم بأرسال قوات عسكرية الى الحدود العراقية الكويتية، بالمقابل أرسلت الجامعة العربية قوات عسكرية من الدول العربية للحيلولة من دخول القوات العراقية للكويت، وفي هذه الأزمة تبينه مدى تأثير السياسة الإقليمية العراقية في تلك المرحلة، فقد العراق جزء من دبلوماسيته الاقليمية والدولية، حيث حصلت الكويت على استقلالها ضمن المشروع العربي الدولي. (مظلوم، ٢٠٠٤، ص٢٦) .

ثانيا: العلاقات الإقليمية السورية العراقية:

لقد تميزت العلاقة السورية العراقية خلال هذه الفتر بتفاعلات سياسية وامنية، اتخذت الطابع التنافسي القومي والصراع على القيادة للمشروع العربي، وبعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العربية بين مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨، والانقلابات التي حصل في كلا البلدين كانت مختبرا لفهم العامل الأيدلوجي (القومية/الوحدة) والعامل الجيوسياسي لصنع السياسة الإقليمية للبلدين، فبعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية عام ١٩٦١ انتقلت العلاقات من التوتر الى مرحلة التهدئة، وبعد فترة وجيز اتهمت سوريا العراق بالتدخل في شؤنها الداخلية في نفس العام، وبدعميها لقوى بعثية ذات اتجاه يساري داخل سوريا مستغل الانقلابات العسكرية المتكرر في سوريا، والسبب الرئيسي هو الصراع القائم بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر حول التمثيل القومي للواجهة العربية.(الشمري،٢٠٠٥، ص ٧-٣٧).

ثالثا: العلاقات الإقليمية العراقية الايرانية

حيث بدء التوترات في العلاقات العراقية–الإيرانية، ولا سيما حول قضية شط العرب، حمل في طياته بعداً مذهبياً غير معلن، إذ استثمرت بعض الدوائر الإقليمية الاختلاف المذهبي لتأليب الرأي العام أو الضغط السياسي، رغم أن الخطاب الرسمي العراقي ظل يقدّم الخلاف بوصفه نزاعاً سيادياً وقانونياً لا مذهبياً..(Tripp, 2007). وبعد فترة من الحكم بداءة سياسة التقارب مع الحكومة الايرانية وتوصل الطرفان الى اتفاق حول القضايا العالقة بين البلدين، والتأكيد على توطيد السلام والاستقرار بين البلدين.(الموسوي، ٢٠١٥، ص ١٥٧)

الفرع الثالث: البعد المذهبي في السياسة الإقليمية العراقية في العهد الجمهوري ١٩٦٣ – ١٩٦٨:

وبعد الانقلاب عام ١٩٦٣ وتسلم السلطة "عبد السلام محمد عارف" أخذت السياسية الاقليمية العراقية منحى اخر اكثر ليونة في سياسته الإقليمية واستخدم أسلوب الاحتواء بدل التصعيد، ولانفتاح على الدول الإقليمية، ففي "٤ تشرين ١٩٦٣" اعترف العراق رسميا بدولة الكويت وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها رسميا . وكذلك تعزيز العلاقات الودية مع مصر، في حين بقيت العلاقات مع الاردن متوترة، (السيف، ٢٠٢١ : مصدر الانترنيت: موقع مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط) وفي حرب مع اسرائيل عام ١٩٦٧ عادت العلاقات الاردنية العراقية الى أحسن حالة، بعد ارسال قوات عسكرية الى الاردن لتعزيز جبهتها ضد اسرائيل.

المطلب الثالث: البعد المذهبي للسياسة الإقليمية العراقية في العهد البعثي الصدامي ١٩٦٨– ٢٠٠٣:

الفرع الأول: البعد المذهبي للسياسة الإقليمية العراقية في العهد البعثي (احمد حسن بكر) ١٩٦٨–١٩٧٩

وبعد مجي حزب البعث الى السلطة عبر انقلاب عسكري، في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ كانت فلسفة حكمه قائمة على أعاد صياغة توجه الدولة وفق رؤية الأفكار البعثية القائمة على (القومية العربية –الاشتراكية العربية –وحدة الامة). وأيضا التدخل في شون الحكم للدول العربية وتقسيمها الى دول رجعية وأخرى تقدمية. وبحلول منتصف إلى أواخر السبعينيات، نمت سلطة صدام داخل حزب البعث والحكومة، وأصبح قائدًا فعليًا للبلاد، على الرغم من أن البكر ظل رئيسًا وزعيمًا لحزب البعث ورئيسًا لمجلس قيادة الثورة. في عام ١٩٧٧، وتم تعيين عدنان خير الله طلفاح، صهر صدام، وزير الدفاع. وقد أبرز هذا التعيين الطابع العشائري لحزب البعث والحكومة. (سليم، ١٩٩٧، ص٣٨)

أولا–السياسة الإقليمية مع المحيط العربي.

١–الاردن

وصف البعث النظام الأردني بالرجعية، وحاول التدخل في الشئون الداخلية لها وذلك استغلال المواجهات المسلحة والدامية بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠، والذي دفع العراق الى تأسيس (جبهة التحرر العربية) ودعا العرب والعراقيين للتطوع والانضمام لها، واعتبرت عمان ذلك مساسا بالسيادة الداخلية لها، ومحاولة لتغير الحكم فيها من قبل بغداد.(الجبوري،٢٠١٢، ص٢١٥)

٢–مصر

دخل صدام الساحة العربية لأول مرة تحت راية الناصرية و جمال عبد الناصر بانتقاد محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر بعقد اتفاقية كام ديفيد بين مصر واسرائيل . والتي أدت الى ازمة دبلوماسية بين البلدين، وتمزقت العلاقة بين البلدين بعنف في عام ١٩٧٧، وبعد انتقادات العراق للرئيس المصري أنور السادات على اثر مبادرة السلام مع إسرائيل، قامت بغداد باستضافة القمة العربية وإدانة اتفاقية كام ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ . . (بالمر، و مورجان، ٢٠١١، ص٢٠).

ثانيا –السياسة الإقليمية اتجاه ايران .

بمجيء حزب البعث للسلطة أخذت العلاقات بين البلدين منحى الجمود وكان ذلك في منذ ١٧ تموز ١٩٦٨ الى ان اعلنت إيران في ١٩ نيسان ١٩٦٩ ان معاهد الحدود لسنة ١٩٣٧ ملغاة، مدعية نقضها من قبل الحكومة العراقية، مما حذا بالبلدين اتخاذ معاهدة اخرى، وهي معاهدة الجزائر "٦ اذار١٩٧٥"، بواسطة الرئيس الجزائري هوار بومدين والتي تنازل العراق فيها عن جزء من شط العرب، لا كنها مع ذلك لم تلغ المخاوف العميقة المرتبطة بالبعد المذهبي، الذي بقى راسخا في بنية العلاقات الاقليمية وليطفو بقوة في مرحلة اخرى.(الموسوي، ٢٠١٥، ص ١٥٨ و ١٥٩)

الفرع الثاني: البعد المذهبي في للسياسة الاقليمية العراقية في عهد البعثي (الصدامي) ١٩٧٩ – ٢٠٠٣

تميز عهد صدام حسين منذ بداية توليه للسلطة رسميا عام ١٩٧٩، دخل العراق مرحلة الدولة المركزية السلطوية ذات الطابع الأمني الشديد، ويتميز بدرجة عالية من العنف السياسي والأمني، في داخل البلاد او في المحيط الإقليمي للعراق، رغم ادعائه الوحدة الوطنية – القومية العراقية – ورفض الطائفية، الا ان السياسة التي اتبعها حزب البعث بقيادة صدام حسين كان لها ابعاد

مذهبية، وبالأخص مع الأقليات والطوائف الأخرى غير السنية.(عبدالقادر،٢٠١٠، ص٦) ولقد أعتمد صدام حسين بشكل كبير على السنة التي ينتمي إليها في تدعيم حكومته، وفي الوقت نفسه لم يتناساه لوجود الشيعي في السلطة، وبالرغم من ذلك فقد أظهر الشيعة العداء له من أول يوم تسلم فيه مقاليد الحكم، رافضين بذلك التعاون معه. ونظرا لذلك فقد استخدم هذا الأخير سياسة التصفية والإبعاد تجاههم وهذا ما أدى الى ازدياد عدائهم له من جهة ورغبتهم التخلص منه من جهة أخرى.

اولا: السياسة الاقليمية العراقية اتجاه المحيط العربي

١-مصر:

استمرت القطيعة السياسية والدبلوماسية مع مصر مع اتفاقية كام ديفيد عام ١٩٧٨، ولاكن بعد بداية حرب العراق وإيران عام ١٩٨٠ ظهرت بعض المؤشرات الى التقارب بين البلدين، وكان دور مصر القوي والدعم الدبلوماسي للعراق في الحرب مع إيران وتحسين العلاقات والاتصالات بين العديد من كبار المسؤولين، على الرغم من غياب التمثيل العلى مستوى السفراء. (روبرتس، ٢٠٠٤، ص٨)

٢-المملكة العربية السعودية

كانت العلاقات السعودية العراقية خلال حقبة السبعينيات بين المد والجذر، وكان ذلك بسبب الاختلافات الأيدلوجية، نظام بعث قومي راديكالي، السعودية، دولة ملكية محافظة تميل الى الاستقرار والتوازن في السياسة الخارجية، وندد العراق بالسياسة النفطية لدول الخليج وأعتبر نفسه واجه للدول العربية، وداب الخلاف بينهما الى قيام الحرب العراق الإيرانية عام ١٩٨٠.(سيمونز، ٢٠٠٣، ص٨٩) ومع اقتراب نهاية العقد كانت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ وشبح تصدير إيران نظام حكم رجال الدين في منطقة الخليج طرح جانبا إلى الأبد أية مخاوف سعودية من طموحات السيطرة العراقية. ولم يعد العراق في عهد صدام حسين منافسا محتملا بل أصبح ينظر إليه بوصفه حصنا عربيا في مواجهة الفرس.(مكميلان، ٢٠٠٦، ص ٥) لقد جرا تحول كبير في السياسة الخارجية العراقية، حيث انتقل العراق من الخطاب الثوري- القومي الى سياسة براغماتية وتحالفية مع دول الخليج في أواخر السبعينات وبالذات عام ١٩٧٩ ولتي ادت الى تحسن كبير في العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وترسيم حدود المنطقة المحايدة السعودية العراقية والتوصل إلى اتفاق.(مكميلان، ٢٠٠٦، ص٥) وقبل اندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠، اتخذ الصراع الايراني العراقي بعدا مذهبيا واضحا بعد سيطرة النظام الشيعية على الحكم في ايران واتخاذ العراق البعثي خطاب القومية العربية لمواجهة الخطاب

الايراني الفارسي.(مكي، ٢٠١٨، ص٥٧) وحتى إذا كانت الحرب الإيرانية العراقية ولدت ضغوطا قربت ما بين السعوديين والعراقيين، فقد ولدت أيضا ضغوطا أخرى في الاتجاه المعاكس. جعلت مساندة العراق المملكة العربية السعودية وسائر دول الخليج أهدافا حقيقية لانتقام إيران مما حدا بالقادة السعوديين إلى القيام بمبادرتين ترتب عليهما تباعد جميع دول الخليج العربية عن بغداد فأولا في عام ١٩٨١، أسست المملكة العربية السعودية ودول الخليج مجلس التعاون الخليجي، وتهدف هذه المنظمة إلى تدعيم التعاون والسياسي والعسكري والاقتصادي بين أعضاء المجلس الستة، واستبعاد بغداد من عضوية المجلس أعطاه الطابع المؤسسي للتباعد بين دول الخليج العربية والعراق.(مكميلان، ٢٠٠٦، ص٥)

٣-سوريا

عام ١٩٧٩، تدهورت العلاقات بين سوريا والعراق، اللذين حكمهما فرعان متنافسان من حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد اتهام الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين الوافد حديثا الى السلطة دمشق بالتآمر. وقطعت بغداد علاقتها الدبلوماسية مع دمشق في تشرين الاول / الاكتوبر ١٩٨٠، بعدما دعمت الأخيرة طهران في نزاعها مع العراق. (مونت كارلو الدولية، جريدة الشرق الاوسط، ٢٠٢٠، ص ٢)

ثانيا: السياسة الاقليمية العراقية اتجاه إيران وتركيا:

١-إيران:

رغم ان العراق هو الذي بادر بالحرب ضد ايران مستغلا عامل الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد وحداثة الثورة الايرانية ،الا ان العراق اتهم ايران بقصف المناطق الحدودية ومخالفة اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، وكان ذلك واضحا بمبادر العراق بالاعتداء عندما استغل صدام حسين حالة الفوضى والاضطرابات المتزايد من جراء الثورة في ايران ،وكان اهتمام صدام الأساسي بالحرب أيضا نابعا من رغبته في تصحيح "الخطأ" المفترض في اتفاق الجزائر، بالإضافة إلى تحقيق رغبته في ضم خوزستان وبذلك يصبح العراق القوة العظمى الإقليمية. وكان هدف صدام حسين ازالت مصر من "زعامة العالم العربي" ولتحقيق الهيمنة على الخليج العربي.

٢-تركيا

في عام ١٩٨٠ –١٩٨٨ حافظت العراق على علاقات ودية مع تركيا، وهي الدولة غير العربية المجاورة في شمال العراق، ولقد خدمت تركيا العراق باعتبارها نقطة عبور مهمة لكل من الصادرات النفطية العراقية والواردات السلعية لها. وكذلك مرور خط أنابيب نقل النفط من حقول النفط الشمالية من العراق عبر تركيا إلى البحر المتوسط. وتستخدم شاحنات للحمل مجموعة

متنوعة من السلع المصنعة الأوروبية التركية عبر الطرق السريعة لتحقيق وصول واردات العراق. بالإضافة إلى التجارة بين تركيا والعراق، وبيع الأسلحة الصغيرة في العراق، وإنتاج المنسوجات. ولقد تعاونت العراق وتركيا في قمع أنشطة الحركة الكردية في المنطقة الحدودية بين البلدين.(المبيضين، ٢٠١٢، ص٨٨)

حرب الخليج واثارها على السياسة الإقليمية للعراق.

١-الكويت

أدى غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠ الى قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسة إقليميا ودوليا ، توترت العلاقات مع السعودية، ومعظم الخليج العربي وجمهورية مصر العربية والمغرب وسوريا، وانضوت ضمن التحالف الدولي في حربها ضد العراق .(النعيمي، ٢٠١١، ص٨٩)

٢-المملكة العربية السعودية

تدهورت العلاقات العراقية السعودية على ضرار احتلال دولة الكويت مما حد بالسعودية اتخاذ بعض القرارات المناهضة لبغداد ، ومنها احتواء الرياض لدعم قوى المعارضة العراقية التي تدعو الإطاحة بحكومة صدام حسين ‘في الماضي، دعم لهذه الجماعات كانت سرية، ولكن في أوائل عام ١٩٩٢ دعا العديد من السعوديين قادة المعارضة العراقية إلى الرياض لحضور مؤتمر حظيت بتغطية إعلامية. لإثبات عدم الرضا مزيد السعودية مع النظام في بغداد، ولي الأمير عبد الله يسمح وسائل الإعلام على شريط فيديو لقائه مع بعض من معارضي صدام حسين.(سيمونز، ٢٠٠٣، ص٨٩)

ثالثا: العلاقة الاقليمية مع تركيا

وفي حرب الكويت عام(١٩٩٠-١٩٩١) اتخذت تركيا موقفا ضد العراق دعما للتحالف الدولي وسمحت باستخدام قاعدة انجر ليك لطائرات التحالف، وأغلقت انابيب النفط العراقي عبر تركيا، وفي عام ٢٠٠٣ رفضت تركيا فتح حدودها لقوات التحالف وسمحت باستخدام قاعدة انجر ليك للأمور اللوجستية فقط.(عطية،٢٠١٧، ص٤١٩)

الخاتمة:

ويتبين لنا أن التكوين الطائفي للدولة العراقية هو نتيجة هيكلية ناتجة عن إنشاء الدولة الحديثة منذ عام ١٩٢١، وليست نتاج تغييرات عابرة. لقد ساهمت الخصائص الجيوسياسية للعراق، بما في ذلك موقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية وامتدادات مكونات المجتمع الإقليمية، بشكل كبير في تعقيد المشهد السياسي الداخلي للبلاد. تأسست الدولة ضمن إطار جغرافي واجتماعي متنوع من الطوائف والجنسيات. أصبحت السياسة العراقية عرضة للتوترات الإقليمية وساهمت في تحويل التنوع الاجتماعي من مصدر ثراء إلى مصدر توتر وصراع مستمر، حيث امتزجت العوامل الداخلية بالتأثيرات الإقليمية وأصبحت الانتماءات الطائفية والوطنية مرتبطة بسياقات خارج الحدود. في غياب هدف وطني موحد.

الاستنتاجات التي تلخص نتائج البحث .

منذ إنشاء الدولة في عام ١٩٢١، لعب الطائفية دورًا مهمًا باستمرار في تشكيل السياسة الإقليمية داخل العراق، ويرجع ذلك أساسًا إلى فشل الهيكل السياسي في ضمان تمثيل عادل لجميع الجماعات الطائفية، مما أدى بدوره إلى توتر العلاقة بين الحكومة وشعبها.

نفذت الحكومات المتعاقبة في العراق، وخصوصاً خلال فترتي الملكية والجمهورية، استراتيجية أدت إلى تهميش السكان الشيعة بشكل لطيف ولكنه فعال من الأدوار المهمة في مؤسسات اتخاذ القرار السياسي والأمني؛ وقد أثر هذا التهميش بالتالي على خيارات العراق في السياسة الخارجية داخل المنطقة وعلاقاته الدبلوماسية مع الدول المجاورة، لا سيما تلك التي تشكلت وفق اعتبارات طائفية.

في بعض الحالات، تم السعي لتحقيق أهداف سياسية في النزاعات المحلية عن طريق الاستفادة من التباينات الطائفية، لا سيما خلال الحرب الإيرانية–العراقية التي استمرت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وهي فترة تم فيها استغلال هذه التباينات لتعزيز السلطة الداخلية والتعامل مع المخاطر المتصورة من الخارج.

لقد لعب غياب مبادرة شاملة على مستوى الدولة دورًا في توسيع الانقسامات بين المجموعات الدينية، مما جعل الشؤون السياسية لمناطق العراق عرضة لتأثير التحالفات الطائفية في المنطقة، بدلاً من تركيزها على أهداف أكثر أهمية للأمة.

الاستراتيجيات الحاكمة التي شملت قمع النشاط السياسي وضمان الأمن، لا سيما أثناء حكم حزب البعث، أعطت انطباعاً بأنها تحد من التصريحات السياسية القائمة على الطائفية، إلا أن

هذه الاستراتيجيات نفسها كانت في الواقع تغذي التوترات المتزايدة التي انفجرت في نهاية المطاف بعد عام ٢٠٠٣.

ساهمت الخصائص الجيوسياسية للعراق، بما في ذلك موقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية وامتدادات مكونات المجتمع الإقليمية، بشكل كبير في تعقيد المشهد السياسي الداخلي للبلاد. تأسست الدولة ضمن إطار جغرافي واجتماعي متنوع من الطوائف والجنسيات.

النزاعات حول الهوية والسلطة وتوزيع الموارد تحدد العلاقات بين السنة والشيعة منذ البداية. وقد واجه الشيعة بشكل خاص أنماطًا تاريخية من التمييز المُتصوَّر نتيجة اعتماد السلطات على سياسات الإقصاء واستخدامها القومية والدين كأدوات سياسية. وتطوّرت هذه الأنماط في النهاية إلى ذاكرة جماعية يمكن استحضارها أثناء أي أزمة سياسية. وبسبب الرواية القومية العربية السنية المتجذرة التي استُخدمت لتهميش المجتمعات الأخرى وتبرير العنف والإهمال ضدها، واجهت الدولة العراقية.

خاصةً في عهد الملكية وعهد البعث، صعوبة في إدارة التنوع الطائفي والعرقي ضمن إطار مؤسسي عادل. لقد تقوّض هذا المسار فكرة المواطنة، وعزّز الولاءات دون الوطنية على حساب الهوية الوطنية، ومهّد الطريق أمام القوميات والطائفية لتصبح مكونات هيكلية تحكم السياسة العراقية، وكان بمثابة مقدمة حاسمة للأزمات والصراعات التي واجهها العراق في العصور اللاحقة.

قائمة المصادر:

١.أندرسن، ليام، و ستانسفيلد، غاريث، عراق المستقبل، ترجمة رمزي بدر، مراجعة وتقديم ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥

٢.بالمر، يلين، وموركان، كليفتون، نظرية السياسة الخارجية. ت: عبد السلام على النوير. الرياض: النشر العلمي والمطابع _جامعة الملك سعود، ٢٠١١.

٣.البديري، اياد عايد – التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره على بناء الدولة واستقرارها – مجلة القادسية للعلوم الانسانية – المجلد ١٣– العدد ١ –٢٠١٠.

٤.بصري، مير، اعلام السياسة في العراق الحديث، الجزء الأول، ط الأولى، دار الحكمة، ٢٠٠٥، لندن.

٥.بطاطو، حنا، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،١٩٩٠

٦.بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الاجتماعية، ثلاثة أجزاء، ت:عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٥، الكتاب الأول

٧.بهلول، عبد الزهرة موسى، تحليل جغرافي لمحددات اداء النظام السياسي وانعكاساتها على قوة العراق، بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة الباحث، المجلد الرابع و الاربعون، العدد الثالث، ج٢، تموز– ٢٠٢٥

٨.الجبوري، خالدة أبلال، الابعاد السياسية للحكم الهاشمي ١٩٤١ – ١٩٥٨، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠١٢.

٩.جرادات، راهف نضال لطفي، الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي" العراق أنموذجا"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، ٢٠٢٢

١٠.جواد، بلقيس محمد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠١٠

١١.حصين، جواد كاظم، موقف مصر من حلف بغداد ١٩٥٥ – ١٩٥٩، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ميسان، كلية التربية، قسم التاريخ، ٢٠٢٥

١٢.خدوري، مجيد، العراق الجمهوري. الدار المتحدة للنشر. بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٤

١٣.خليفة، آذار عبد، التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٩٦، ٢٠١١.

١٤.خيون، رشيد ضد الطائفية: العراق..جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣. مدارك للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠١١ م.

١٥.درويش، عبدالرحمن كريم، إشكالية التعددية الثقافية ودورها في عملية إعادة بناء الدولة العراق أنموذجا، رسالة دكتوراه، فلسفة في العلوم السياسة ٢٠٢٠

١٦.دستور الجمهورية مصر، ١٩٥٨

١٧.ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق: العراق ١٩١٥ – ٢٠١٥، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣

١٨.روبرتس، ادم، نهاية الاحتلال في العراق ٢٠٠٤، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

١٩.الزبيدي، حسن لطيف كاظم، موسوعة الأحزاب العراقية، المؤسسة اللبنانية للاعلان، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧.

٢٠.سبع، سداد مولود، العلاقات العراقية – الأردنية: دوافع البقاء والاستمرار، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد ١٨٢ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢١.السبعاوي، عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية التركية وآفاق تطورها، مجلة اوراق تركية معاصرة، السنة١، العدد ١، مركز الدراسات الاقليمية (التركية سابقا) (جامعة الموصل – ١٩٨٧.

٢٢.ستاري، سجاد، السميري، عبد العظيم كريم ,التنمية السياسية في العهد الملكي١٩٢١–١٩٥٨ قراءة على وفق معايير الكسي دوتوكفيل ,مجلة العلوم السياسية: عدد ٥٦ ، ٢٠١٨.

٢٣.سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧، القاهرة.

٢٤.سيمونز، جيف، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، ط١، ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

٢٥.الشمري، جبار درويش جاسم، العلاقات السورية العراقية مابين ١٩٥٨ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، قسم التاريخ، بغداد، ٢٠٠٥

٢٦.شوكت، ناجي، سيرة وذكريات: ثمانين عاما (مذكرات ناجي شوكت رئيس الوزراء العراقي الأسبق في العهد الملكي)، الجزء الأول، دون سنة.

٢٧.*الطائي، صالح عباس ناصر ، انسحاب العراق من حلف بغداد عام ١٩٥٩ دراسة تحليلية لجريدة الثورة البغدادية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٧، العدد ٦، ٢٠١٩ .*

٢٨.عادل، رؤوف، عراق بلا قيادة، قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٥.

٢٩.عبدالقادر، اشرف عبدالعزيز، الولايات المتحدة الامريكية وازمات الانتشار النووي: الحالة الايرانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٩، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٠.

٣٠.العبيدي، مهدية صالح حسن، العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨–١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد – ١٩٨٦).

٣١.العزاوي، دهام محمد، مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢.

٣٢.عطية، مالك، سيميائية الخطاب السياسي العربي نظرة في المشكلات التأويل في الخطاب الثوري السوري– ابحاث اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، ٢٠١٧.

٣٣.علي، فراس عبدالكريم، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٢، السنة الثانية عشر، ٢٠٢٠.

٣٤.عليوي، موح عراك، الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء الوطني ((دراسة اجتماعية تحليلية))، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد العدد ٣، ٢٠٠٩.

٣٥.غنيم، عادل: تطور الحركة الوطنية في العراق، مطابع الدار العربية، بيروت، ١٩٦١.

٣٦.المبيضين، ليث محمود، الاحتلال الأمريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢.

٣٧.مظلوم، عزيز عبدالله، أهمية الموقع الجغرافي للعراق في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

٣٨.مكميلان، جوزيف، العراق وجيرانه، المملكة العربية السعودية والعراق، النفط والدين وتناحر طويل مستمر، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص، رقم ١٥٧، يناير / كانون الثاني، ٢٠٠٦.

٣٩.مكي، لقاء، ٢٠١٨، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مركز الجزيرة للدراسات.

٤٠.الموسوي، موسى جعفر راضي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراه، فلسفة في الجغرافية، جامعة بغداد/ كلية الآداب، قسم الجغرافية، ٢٠١٥.

٤١.موسى، عبدالمطلب عبد المهدي، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧.

٤٢.مونت كارلو الدولية، حافظ الاسد ١٩٧٠ – ٢٠٠٠، ثلاثة عقود من القضية الجديدة في حكم سوريا، جريدة الشرق الاوسط، ٢٠٢٠/٦/١١
٤٣.نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، دار الحكمة لطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢.
٤٤.النعيمي، احمد نوري، العلاقات العراقية–التركية: الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، كلية السياسة، جامعة بغداد، ٢٠١٠
٤٥.النعيمي، أحمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجاً، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١١.
٤٦.نقاش، إسحق، شيعة العراق، دار المدى للثقافة والنشر، ط٢، بغداد، ٢٠٠٣.
٤٧.نورس، علاء، العراق في العهد العثماني دراسة في العلاقات السياسية ١٧٠٠ – ١٨٠٠، بغداد ١٩٧٩
٤٨.الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث الجزء السادس، دار الراشد، ط٢، بيروت، ٢٠٠٥.
٤٩.الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الكتاب للنشر، دمشق، ٢٠٠٥
٥٠.الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ستة أجزاء، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٧٨، ج٥.
٥١.الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ط١، منشورات الشريف الرضي، ايران، ١٩٦٩.
٥٢.السيف، بدر، توسيع نطاق المفاوضات خطوة فعالة لتسوية الخلاف البحري بين الكويت والعراق، مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢١
https://carnegieendowment.org/research/2021/04/think-big-why-broadening-negotiations-could-help-resolve-the-kuwaiti-iraqi-maritime-dispute?lang=ar
٥٣.حواش، محمود علاء الدين، أثر المذهبية علي السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط في الفترة من (٢٠٠٣: ٢٠١٥) "دراسة حالة: العراق"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: ٨ نوفمبر ٢٠٢١،:
https://www.democraticac.de/?p=78755
٥٤.الفضل، منذر، عدالة القضية الكردية وظلم العقلية الشوفينية، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٦،
https://kurdistannet.eu/2009/index.php?option=com_content&view=article&id=14337:2010-08-21-09-03-44&catid=110:2009-01-10-21-52-05&Itemid=157
٥٥.عبدالعزيز، محمد شعبان، الصراع الكردي في العراق الواقع ومالات المستقبل، مركز الديمقراطي العرابي، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/٥/١٣:
https://democraticac.de/?p=66251
٥٦.الجميل، سيار، اتفاقيّة الجزائر عام ١٩٧٥ : جريمة تاريخية بحقّ العراق!، موقع التأخي، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٥/١٤:https://altaakhi.net/2025/05/156759/

٥٧.الونداوي، مؤيد، الاتّحاد العربي في الوثائق البريطانيّة، تاريخ النشر: 21مارس،٢٠١٣:
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJou٧rnals/Pages/art304.aspx
58.Tripp, Charles, (A History of Iraq, Third edition) Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

List of Sources:

.١Anderson, Liam, and Stansfield, Gareth, *Iraq of the Future*, translated by Ramzi Badr, reviewed and introduced by Majid Shabar, Dar Al-Waraq Publishing, London, 2005.
.٢Palmer, Yellen, and Morgan, Clifton, *Foreign Policy Theory*, translated by Abdul Salam Ali Al-Nuwair, Riyadh: Scientific Publishing and Printing, King Saud University, 2011.
.٣Al-Badiri, Iyad Ayed, *The Ethnographic Composition of the Iraqi Population and an Analysis of its Impact on State Building and Stability*, *Al-Qadisiyah Journal of Humanities*, Volume 13, Issue 1, 2010.
.٤Basri, Mir, *Political Figures in Modern Iraq*, Part 1, 1st ed., Dar Al-Hikma, London, 2005. 5. Batatu, Hanna, Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic, 1st ed., Arab Research Foundation, Beirut, 1990.
.٦Batatu, Hanna, Iraq: Social Classes, three parts, trans. Afif al-Razzaz, Arab Research Foundation, 2nd ed., Beirut, 1995, Book One.
.٧Bahloul, Abdul Zahra Musa, A Geographical Analysis of the Determinants of Political System Performance and Their Impact on Iraq's Power After 2003 (A Study in Political Geography), Al-Bahith Journal, Vol. 44, No. 3, Part 2, July 2025.
.٨Al-Jubouri, Khalida Ablal, The Political Dimensions of Hashemite Rule 1941–1958, Muhakat for Studies, Publishing and Distribution, Surba, 2012.
.٩Jaradat, Rahaf Nidal Lotfi, Political Sectarianism and Its Impact on Political Stability: Iraq as a Model, An-Najah National University, Nablus, Palestine, 2022.
.١٠Jawad, Balqis Muhammad, Reading 11. Hussain, Jawad Kadhim, Egypt's Position on the Baghdad Pact 1955-1959, Master's Thesis in Modern and Contemporary History, University of Maysan, College of Education, Department of History, 2025.
.١٢Khadouri, Majid, Republican Iraq, United Publishing House, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1974.
.١٣Khalifa, Adhar Abdul, Multiparty System: Advantages and Disadvantages – A Case Study of Iraq After 2003, Journal of the College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, Issue 96, 2011.
.١٤Khayoun, Rashid, Against Sectarianism: Iraq...The Post-April 2003 Debate, Madarek Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, 2nd Edition, 2011. 15. Darwish, Abdul Rahman Karim, The Problematic Nature of Multiculturalism and its Role in the Reconstruction of the Iraqi State as a Model, PhD Dissertation, Philosophy in Political Science, 2020
.١٦The Constitution of the Republic of Egypt, 1958
.١٧Deeb, Kamal, An Earthquake in the Land of Discord: Iraq 1915–2015, Dar Al-Farabi, Beirut, 2003
.١٨Roberts, Adam, The End of the Occupation in Iraq 2004, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Issue (307), Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2004

.١٩Al-Zubaidi, Hassan Latif Kadhim, Encyclopedia of Iraqi Parties, Lebanese Advertising Foundation, Al-Aref Foundation for Publications, Beirut, Lebanon, 2007
.٢٠Sabaa, Sadad Mawloud, Iraqi-Jordanian Relations: Motives for Survival and Continuity, International Papers Journal, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 182, October 2009
.٢١Al-Sabaawi, Awni Abdul Rahman, Iraqi Relations Turkish and its Development Prospects, Contemporary Turkish Papers Journal, Year 1, Issue 1, Regional Studies Center (formerly Turkish Studies Center) (University of Mosul – 1987.(

.٢٢Stari, Sajjad, and Al-Samiri, Abdul-Azim Karim, Political Development in the Monarchy 1921-1958: A Reading According to Alexis de Tocqueville's Criteria, Journal of Political Science: Issue 56, 2018.
.٢٣Salim, Muhammad Al-Sayyid, Analysis of Foreign Policy, 2nd ed., Egyptian Renaissance Library, 1997, Cairo.
.٢٤Simmons, Jeff, Targeting Iraq: Sanctions and Raids in American Policy, 1st ed., Translated and published by the Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2003.
.٢٥Al-Shammari, Jabbar Darwish Jassim, Syrian-Iraqi Relations Between 1958-1963, Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Political Science, Department of History, Baghdad, 2005.
.٢٦Shawkat, Naji, Biography and Memoirs: Eighty Years (Memoirs of Naji Shawkat) Former Iraqi Prime Minister during the Monarchy), Part One, no date.
.٢٧Al-Ta'i, Saleh Abbas Nasser, Iraq's Withdrawal from the Baghdad Pact in 1959: An Analytical Study of the Baghdad Al-Thawra Newspaper, *Journal of Babylon University for Human Sciences*, Vol. 27, No. 6, 2019.
.٢٨Adel, Raouf, Iraq Without Leadership: A Reading of the Crisis of Shiite Islamic Leadership in Modern Iraq, *Iraqi Center for Media and Studies*, Damascus, 9th Edition, 2005.
.٢٩Abdul Qader, Ashraf Abdul Aziz, The United States of America and the Crises of Nuclear Proliferation: The Iranian Case 2001–2009, *Emirates Center for Strategic Studies and Research*, 1st Edition, 2010.
.٣٠Al-Ubaidi, Mahdiya Saleh Hassan, Iraqi-Turkish Relations 1968–1980, Master's Thesis, (University of Baghdad - 1986.(
.٣١Al-Azzawi, Daham Muhammad, Christians of Iraq: The Ordeal of the Present and the Anxiety of the Future, 1st Edition, *Arab House for Sciences*. Publishers, Beirut, 2012.
.٣٢Attia, Malek, Semiotics of Arab Political Discourse: A Look at Interpretive Problems in Syrian Revolutionary Discourse - Social Research, Harmoon Center for Contemporary Studies, Doha, Qatar, 2017.
.٣٣Ali, Firas Abdulkarim, The Role of Religious Authority in Preserving and Guiding the Political Process in Iraq after 2003, Political Issues Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issue 62, Year 12, 2020.
.٣٤Alawi, Mouh Arak, Personal Duality between the Tribalism of Affiliation and National Loyalty (An Analytical Sociological Study), Al-Qadisiyah Journal of Human Sciences, Volume 3, 2009.
35. Ghunaim, Adel: The Development of the National Movement in Iraq, Arab House Press, Beirut, 1961.

36. Al-Mubaydeen, Laith Mahmoud, The American Occupation of Iraq from the Perspective of International Legitimacy, 1st ed., Al-Hamid Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2012.
37. Mazloum, Aziz Abdullah, The Importance of Iraq's Geographical Location in Light of Current International Changes, Higher Diploma, Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2004.
38. McMillan, Joseph, Iraq and its Neighbors: Saudi Arabia and Iraq, Oil, Religion, and a Long-Standing Rivalry, United States Institute of Peace, Special Report, No. 157, January 2006.
39. Makki, Liqa, 2018, Social and Political Sectarianism in Iraq, Al Jazeera Center for Studies.
40. Al-Moussawi, Musa Jaafar Radhi, A Geopolitical Analysis of Iraq's Relations with Neighboring Countries, PhD Dissertation, Philosophy of Geography, University of Baghdad/College of Arts, Department of Geography, 2015.

41. Musa, Abdul-Muttalib Abdul-Mahdi, The Phenomenon of Political Violence in Iraq After 2003: A Study of the Causes and Ways of Confrontation, Dar Al-Basair for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2017.
42. Monte Carlo International, Hafez al-Assad 1970-2000: Three Decades of the New Issue in the Rule of Syria, Asharq Al-Awsat Newspaper, June 11, 2020.
43. Ni'ma, Kadhim Hashim, A Concise History of International Relations, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, Baghdad, 1992.
44. Al-Nu'aimi, Ahmed Nouri, Iraqi-Turkish Relations: Reality and Future, Dar Zahran for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, College of Politics, University of Baghdad, 2010.
45. Al-Nu'aimi, Ahmed Nouri, The Decision-Making Process in Foreign Policy: The United States as a Model, Zahran Publishing and Distribution House, First Edition, 2011.
46. Naqqash, Ishaq, The Shiites of Iraq, Al-Mada House for Culture and Publishing, 2nd Edition, Baghdad, 2003.
47. Nawras, Alaa, Iraq in the Ottoman Era: A Study in Political Relations 1700-1800, Baghdad, 1979.
48. Al-Wardi, Ali, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Part Six, Al-Rashid Publishing House, 2nd Edition, Beirut, 2005.
49. Al-Wardi, Ali, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Dar Al-Kitab Publishing House, Damascus, 2005.
50. Al-Wardi, Ali, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Six Parts, Al-Adib Press, Baghdad, 1978, Vol. 5. 51. Al-Wardi, Ali, Social Glimpses from the History of Iraq, 1st ed., Al-Sharif Al-Radi Publications, Iran, 1969.
52. Al-Saif, Badr, Broadening Negotiations: An Effective Step to Resolve the Kuwait-Iraq Maritime Dispute, Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center, 2021
https://carnegieendowment.org/research/2021/04/think-big-why-broadening-negotiations-could-help-resolve-the-kuwaiti-iraqi-maritime-dispute?lang=ar
53. Hawash, Mahmoud Ala'a Al-Din, The Impact of Sectarianism on Iranian Foreign Policy towards the Middle East (2003-2015): A Case Study of Iraq, Arab Democratic Center, published November 8, 2021
https://www.democraticac.de/?p=78755
54. Al-Fadl, Munther, The Justice of the Kurdish Cause and the Injustice of the Mentality Chauvinism, Arab Dialogue Magazine, Arab Thought Foundation, Beirut, 2006,
https://kurdistannet.eu/2009/index.php?option=com_content&view=article&id=14337:2010-08-21-09-03-44&catid=110:2009-01-10-21-52-05&Itemid=157
55. Abdul Aziz, Muhammad Shaaban, The Kurdish Conflict in Iraq: Reality and Future Prospects, Arab Democratic Center, Publication Date: 13/5/2020:
https://democraticac.de/?p=66251
56. Al-Jamil, Sayyar, The 1975 Algiers Agreement: A Historical Crime Against Iraq!, Al-Taakhi Website, Publication Date:
14/5/2025: https://altaakhi.net/2025/05/156759/ 57. Al-Wandawi, Mu'ayyad, The Arab Union in British Documents, published March 21, 2013:
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJou7rnals/Pages/art304.aspx
58. Tripp, Charles, A History of Iraq, Third Edition, Cambridge: Cambridge University Press, 2007.